كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص

القانون الواجب التطبيق على مسئولية الناقل الجوي الدولي

(دراسة مقارنة بين القانون المصري والقانون القطري والقانون الفرنسي)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث

مسفر محمد عبد الله سفران السفران

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :-

الاستاذ الدكتور/ أحمد قسمت الجداوي مشرفاً ورئيساً

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

الاستاذ الدكتور/ إبراهيم محمد عبدالحليم عضواً

رئيس لجان فض المنازعات بوزاة المالية و الاستاذ المنتدب بكلية الحقوق جامعة حلوان.

المستشار/طارق يحيى خطاب عضواً

رئيس المحكمة العسكرية.

١٤٤٠هـ-٢٠١٩م

كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص
جمهورية مصر العربية

صفحة العنوان

اسم الطالب: مسفر محمد عبد الله سفران السفران

اسم الرسالة: القانون الواجب التطبيق على مسئولية الناقل الجوي الدولي.

(دراسة مقارنة بين القانون المصري والقانون القطري والقانون الفرنسي)

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون الدولي الخاص

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٩

كلية الحقوق

قسم القانون الدولي الخاص
جمهورية مصر العربية

القانون الواجب التطبيق على مسئولية الناقل الجوي الدولي

(دراسة مقارنة بين القانون المصري والقانون القطري والقانون الفرنسي)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

مسفر محمد عبد الله سفران السفران

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :-

الاستاذ الدكتور/ أحمد قسمت الجداوي مشرفاً ورئيـ

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

الاستاذ الدكتور/ إبراهيم محمد عبدالحليم

رئيس لجان فض المنازعات بوزاة المالية و الاستاذ المنتدب بكلية الحقوق جامعة حلوان.

المستشار/طارق يحيى خطاب عضواً

رئيس المحكمة العسكرية.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: **أجيزت الرسالة:** **بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

چچ چ ڇ ڍ ڍ ڈ ڈ ڈ ډ ډ ڑ ڑ
ک ک ڪ گ گ گ گ گ گ ڳ ڳ
ڳ ڳ ڳ ں ۆ ۇ

إهداء

إلى والدتي الغالية نبع الحنان، أطال الله في عمرها متضرعا للمولى عز و جل أن أكون على الدوام ابنا بارا بها، ومصدرا لفخرها وسعادتها وإسعادها.

إلى والدي براً و إحسان

إلى رفيقة الدرب زوجتي العزيزة , لما عانته وقاسته معي من جهد وصبر.

إلى أولادي واضعا لها جهدي كله إرثا دنيويا أتمنى البناء عليه لا الاعتماد عليه.

إلى إخواني وأخواتي، أجنحتي التي أحلق بها دون وجل أو خوف.

إلى الأصدقاء والزملاء

إلى كل طالب علم.

أهدي هذا الجهد، متمنيا أن اكون قد أفدت واستفدت.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل ووافر الامتنان والعرفان إلى أستاذي الفاضل "معالي **الأستاذ الدكتور أحمد قسمت الجداوي**، أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص – كلية الحقوق – جامعة عين شمس"، الذي شرفني بأن يكون مشرفا علي في إعداد هذه الدراسة مقدرا لسياته دماثة خلقه وواسع علمه ودقة توجيهاته، فهو الفقيه وصاحب المدرسة التي تدرس في القانون الدولي الخاص على مستوى الجامعات العربية والأجنبية.

كما وأتقدم بالشكر الموصول لأستاذي الفاضل " **الأستاذ الدكتور/ إبراهيم محمد عبدالحليم، رئيس لجان فض المنازعات بوزارة المالية و الإستاذ المنتدب بكلية الحقوق جامعة حلوان** .

لتشريفه لي بقبول مناقشة وتقييم دراستي هذه رغم كثرة انشغاله بأعماله في مجال تبليغ رسالته العلمية والقانونية، فوجود اسمه على هذا العمل لشرف كبيرٌ لي وللدراسة، فله مني كل التقدير والاحترام وأسمى آيات الشكر والعرفان على مشاركته في مناقشة وتقييم هذه الدراسة.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لعضو لجنة المناقشة " **المستشار/ طارق يحيى خطاب، رئيس المحكمة العسكرية** ، لتفضل سيادته بالتكرم بعضوية لجنة الحكم على الرسالة، وإعطائنا من وقته الثمين لقراءة هذه الرسالة وتقييمها والحكم عليها, وستكون ملاحظاته القيمة موضع اهتمامي . أطال الله في عمره وحفظه لنا وللعلماء.

وفي هذا المقام أيضا، لا يسعني إلا أن أشكر معالي "**الأستاذ الدكتور أبوالعلا علي أبو العلا النمر**، أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص ووكيل كلية الحقوق سابقاً– جامعة عين شمس"، على ماقدمه لي من نصح و توجيه وإشراف على جميع مراحل إعداد هذه الدراسة، والذي لم يبخل علي بعزيز وقته، رغم كثرة مشاغله ومهامه، فلسيادته أقول ممتنا: جزاك الله عني وعن كل طالب علم خير الجزاء، وأدامك الله وأكرمك.

الباحث

المقدمة

أولاً: أهمية الدراسة:

يعتبر النقل الجوي الوسيلة الأسرع للربط بين الدول والقارات بحيث ساهم في ازدهار التجارة والالتقاء الحضاري بين الشعوب في وقت أصبح فيه العالم يقاس بتطور النقل الجوي وانتشار شبكة الخطوط الجوية المنتظمة لتغطي كل بقعة في اليابسة في زمن أصبحت السرعة سمته البارزة، ورغم هذه الامتيازات فإن هذه الوسيلة محفوفة بالمخاطر مما دفع المجتمع الدولي إلى التدخل من أجل تكوين قواعد خاصة تنظم حركة واستعمال الطائرة، وذلك بوضع قواعد آمرة تكفل سلامة هذه المركبة بما فيها، ولهذا لجأت الدول إلى سن تشريعات وطنية وعقد مؤتمرات دولية لوضع اتفاقيات دولية تهدف إلى تنظيم الملاحة الجوية واستغلال المجال الجوي بشكل واسع لضمان الاستقرار والسلم والتعاون بين الأمم، وهذه كانت الخطوات الأولى لعقد اتفاقية دولية توحد قواعد المسئولية الجوية عن عقد النقل الجوي ثم توالت المجهودات الدولية لتنظيم مشكلات النقل الجوي بموجب اتفاقيات أخرى[١].

- هذا وقد استعملت الطائرة إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية في الأغراض العسكرية، وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى اتجه الانتباه نحو استخدام هذه الوسيلة في الأغراض السلمية وخاصة الأعمال التجارية وتجسد ذلك في إنشاء خطوط جوية تتولى عملية النقل جواً. وقد شهد النقل الجوي تطوراً مذهلاً وسريعاً ارتبط بالتطور التكنولوجي السريع

---

(١) منظمة الطيران المدني الدولي, التقرير السنوي للمجلس, Doc. 9921, ٢٠٠٩, صـ٧.
وراجع أيضاً: أ. وائل أنور بندق "معاهدات النقل الجوى" الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٠م، صـ٧.

في مجال الطيران، ولم تكن قطر بمعزل عن هذا التطور، فبالرغم من صغر مساحة البلاد فإن لديها مطارين جويين.

- ولما كان النقل بالطائرة يعتبر أسرع وأخطر وسيلة عرفها الإنسان لنقل الأشخاص والبضائع عبر الدول المختلفة ولما كانت عملية النقل الجوي ذات أهمية من الناحية الاقتصادية، كان من الضروري إخضاعها لتنظيم قانوني مُحكم لضمان حقوق الناقلين من ناحية وحقوق مستخدمي الطائرة من ناحية أخرى.
- ومن هنا تبدو أهمية هذه الدراسة فى ترصد موقف القانون الوضعى والاتفاقيات الدولية فى التعاطى مع هذه الإشكالية وبصفة خاصة موقف القانون القطرى.

فكيف جرى تنظيم هذه المسألة؟

- وتعتبر مسئولية الناقل الجوي من أولويات المشاكل المتعلقة بالنقل الجوي، وحظيت بإهتمام من جانب الفقه؛ حيث كانت في البداية تطبق على هذه المسئولية القواعد العامة للمسئولية المدنية في القوانين الداخلية للدول، وبقيت إلى وقتٍ غير بعيد على هذا الحال إلى أن تدخل المشرعين في وضع أحكام خاصة بالنقل الجوي تتسجم مع الخطورة التي تكمن في هذا النقل، ووضعت النصوص التي أوجدت حلولًا لكل ما يحدث من جراء هذا النقل، فوضعت الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن؛ إذ جاءت اتفاقية وارسو لسنة ١٩٢٩، والتي استوحت أغلب الدول أحكامها، وعُدِّلت هذه الاتفاقية بحسب التطور وتعقد الحياة باتفاقية مونتريال لسنة ١٩٩٩؛ حيث وضعت الأحكام الدقيقة لمسئولية الناقل والتي ألزمته بنظام يحمله المسئولية إن أخطأ أو تعمد الخطأ أو أهمل بكل ما يتعلق بالنقل الجوي، وبالمقابل هناك نصوص أعفته من المسئولية إذا كان هو غير مسئول في ما حدث للراكب أو الشيء المنقول جواً.

- ويلاحظ أن أهمية موضوع الدراسة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع عقد النقل الجوي الدولي حيث أن ازدهار هذا النشاط التجاري يتوقف على توفير الأمان والحماية للمتعاملين من الأفراد والشركات والمقصود بذلك من يتلقى خدمة النقل الجوي وهو يتمثل في المسافر أو صاحب الأمتعه في حالة نقل البضائع، هذا من جانب، ومن جانب آخر من يؤدي خدمة النقل الجوي وهذا الطرف يتمثل في شركات النقل الجوي الدولية، فمن الملاحظ أن تأدية هذه الخدمة أصبح يقدم في إطار هيكلي لشركات دولية عملاقة تمتلك أساطيل من طائرات النقل الجوي.
- وتبرز أهمية موضوع الدراسة فيما يتعلق بمخاطر جديدة تهدد عقد النقل الجوي والتي تتمثل في ظاهرة الإرهاب الدولي الذي يهدد الأفراد والشركات.

فهل هذه الظاهرة كان لها انعكاس على عقد النقل الجوي؟

يستلزم من الباحث الإجابة على هذا السؤال بالبحث في دعوى مسئولية الناقل الجوي من حيث القانون الواجب التطبيق ومن حيث مدى التعويض الذي يلتزم به الناقل حال ثبوت مسئوليته والبحث في وسائل اثبات المسئولية أو دفعها نظراً لأن هذه الإشكاليات تؤثر بشكل كبير على حقوق والتزامات اطراف العقد النقل الجوي.

- وتبدو أهمية هذه الدراسة في البحث عن موقف القوانين الوضعية وبصفة خاصة قانون التجارة القطري رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ والذي نظم مسئولية الناقل الجوي، **وهو موضوع يعد حديثاً نسبياً بالنسبة لدولة قطر ويحتاج لمزيد من البحث والدراسة بهدف رصد ملامح هذا القانون وتوجهاته الحديثة ومدى اتفاقه مع أحكام الاتفاقيات الدولية المنظمة لهذا الموضوع.**

- كما تبدو أهمية هذه الدراسة في تقصي موقف أحكام القضاء الداخلي بشأن دعاوى التعويض المرفوعه من المضرور في عقد النقل الجوي وسواء لحق الضرر المسافر أم الأمتعه والبضائع، وبصفة خاصة موقف القضاء الداخلي من حيث مدى التعويض المحكوم به للمضرور ومدى عدالته.
- كما تبدو أهمية هذه الدراسة في البحث عن القانون الواجب التطبيق على عقد النقل الجوي وبصفة خاصة أحكام المسئولية الدولية المترتبة على اخلال الناقل الجوي بالتزاماته المتولدة من هذا العقد ولاشك أن بحث هذه المسألة يستلزم من الباحث أن يتطرق لموضوعات تفصيلية خاصة بالبحث في طبيعة عقد النقل والأحوال التي تكون فيها المسئولية عقدية والأحوال التي تكون فيها المسئولية تقصيرية، حيث ان تحديد طبيعة المسئولية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقانون الواجب التطبيق في هذا المجال.

ثانياً-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- استجلاء توجهات قانون التجارة القطري رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن تنظيم عقد النقل الجوي وكيفية تحقيق التوازن بين اطراف هذا العقد ومدى اتفاق هذا القانون مع احكام الاتفاقيات الدولية.
- تقديم اطار قانوني متكامل لأحكام الاتفاقيات الدولية المنظمة لمسئولية الناقل الجوي وتركيز الأضواء على اتفاقية وارسو لسنة ١٩٢٩ واتفاقية مونتريال لسنة ١٩٩٩.
- تركيز الأضواء القانونية على أحوال تقرير مسئولية الناقل الجوي حتى يمكن أن تستفيد شركات النقل الجوي من هذه الدراسة وتتلافى الأحوال التي من شأنها ان تتحمل المسئولية القانونية تجاه المسافر أو صاحب الأمتعه والبضائع.

- تقديم إطار قانوني لكيفية حماية الراكب او المسافر من الأضرار التي قد تلحق به أثناء تنفيذ عقد النقل الجوي بسبب خطأ أو إهمال صادر من الناقل الجوي.
- إيضاح أحكام القانون الواجب التطبيق على عقد النقل الجوي في القوانين الوضعية وبصفة خاصة في القانون القطري والقانون المصري والقانون الفرنسي.
- بحث ودراسة أحكام القانون الواجب التطبيق على مسئولية الناقل الجوي عن الأضرار التي تلحق المستفيد من هذا العقد ومشكلات المسئولية الدولية التي يتحملها الناقل وكيفية دفع هذه المسئولية في الإطار الذي يحقق التوازن بين مصلحة اطراف هذا العقد.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

هناك عدة تساؤلات **حاول الباحث** أن يتوصل إلى إجابتها في هذه الدراسة أهمها:

- **ما هو عقد النقل الجوي.**
- **ماهي مسئولية الناقل الجوي؟ وما هي الحالات التي يعفى فيها من هذه المسئولية؟ وماهي الطبيعة القانونية لهذه المسئولية؟**
- **ماهي الأحكام التي أوردتها الاتفاقيات الدولية حول مسئولية الناقل الجوي الدولي؟**
- **ما هو نطاق مسئولية الناقل الجوي الدولي، وكيف يمكن تحديدها؟**
- **ما هي التعويضات التي يحصل عليها المتضرر بسبب النقل الجوي والتي تثبت المسئولية على الناقل الجوي وكيفية تقديرها؟**
- **متى يتم الاتفاق على رفع حدود المسئولية ضد الناقل الجوي ومتى تخفض؟**

- **ماهي الأحكام التي تحدد مسئولية الناقل الجوي في القوانين الوطنية المقارنة؟**
- **ما هو الخطأ الذي تقوم عليه مسئولية الناقل؟**
- **ما هو التكييف القانوني لمسئولية الناقل الجوي؟**

رابعاً: إشكالية الدراسة:

إن النقل في الجو تحفّه المخاطر ويثير مشكلات قانونية عديدة، ومشكلة الدراسة تتركز حول الإطار القانوني للمسئولية التي يتحملها الناقل الجوي عن الضرر الذي أوقعه بالأشخاص أو البضائع "والذي يوجب التعويض المادي عليه؛ لأن هناك رابطة عقدية بينهم" هذا من جانب، ومن جانب آخر نجد أن هناك تزاحم بين احكام الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية في تنظيم مسئولية الناقل الجوي، والجزاءات المفروضة عليه.

ومن هنا تبرز إشكالية تحديد القواعد القانونية الواجبة التطبيق على عقد النقل الجوي بالاضافة الى مشكلة اخرى وهي مسئولية هذا الناقل.

وبادئ ذي بدء فإن الباحث يرصد أن موضوع الدراسة ينصب على علاقات خاصة ذات طابع دولي فهي تتم بين راكب أو مسافر من جانب وبين شركة من شركات النقل الجوي بصفتها ناقل جوي من جانب آخر وهذه العلاقات يهتم بها فقه القانون الدولي الخاص، لأنها تثير إشكاليات التزاحم بين القوانين الوطنية في حكم المسألة محل البحث.

وهذه الدراسة تهدف الى اثبات تنامي وتعاظم دور القواعد الموضوعية الموحدة في وضع تنظيم موحد لإشكاليات العلاقات الخاصة ذات الطابع الدولي في مجال عقد النقل الدولي.

خامساً: مبررات اختيار موضوع البحث:

١- إن حوادث الطيران والأضرار التى تصيب مستخدمى الطائرة وكيفية تقرير مسئولية الناقل الجوى وحدود هذه المسئولية من المسائل القانونية التى اهتم

بها الفقه منذ اختراع الطائرة وحتى الآن. ولذلك فإن موضوع البحث يتميز بأنه موضوع قديم وحديث فى آن واحد.

٢- دعم المكتبة القانونية فى دولة قطر بأبحاث متخصصة فى هذا المجال لإبراز موقف المشرع القطرى واهتمامه بتنظيم مسئولية الناقل الجوى على نحو حديث نسبياً.

٣- التوجه نحو إثبات مسايرة المشرع القطرى للتوجهات القانونية الحديثة فى تنظيم مسئولية الناقل الجوى سواء فى القانون المقارن (وبصفة خاصة القانون المصرى) أو فى الاتفاقيات الدولية.

٤- الأهمية القصوى للنقل الجوي في مجال النشاط التجاري، كوسيلة لنقل الأشخاص من دولة إلى أخرى، لما له من أهمية تتجلى في خدمة الإنسان فبواسطته ينتقل الأشخاص ويؤدون أعمالهم وواجباتهم سواء أكان ذلك من خلال استخدامه كوسيلة للقيام بأعمالهم الوظيفية أو من أجل السياحة، فالإنسان في عالمنا اليوم يحتاج إلى الانتقال سواء داخل دولته أو إلى دولة أخرى؛ حيث إن نقل الأفراد أصبح اليوم ضرورة تتطلبها حياة الإنسان في الوقت الحاضر؛ إذ هو أداة وصل لتبادل الحضارات بين الأمم وهذا الإيضاح من شأنه إثبات أن موضوع البحث إنما هو موضوع قديم وحديث فى نفس الوقت وسوف يستمر الفقه فى الاهتمام به لمعالجة قضاياه المتجددة.

سادساً: منهجية البحث

اتبع الباحث المنهج المقارن في هذه الدراسة حيث انه يترصد أحكام الاتفاقيات الدولية التي أبرمت حول النقل الجوي هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترصد أحكام التشريعات الوطنية في موضوع البحث وبصفة خاصة (القانون القطري، القانون المصري، والقانون الفرنسي).

وذلك بهدف رصد اوجه الاتفاق بين التشريعات الوضعية واحكام الاتفاقيات الدولية ومدى الاختلاف القائم في هذا الصدد لمعرفة مدى التطور القانوني الذي طرأ على إشكالية البحث.

سابعاً: تقسيم البحث:

وسوف نقسم هذا البحث الى:

الفصل التمهيدي: ماهية عقد النقل الجوى الدولى والقواعد القانونية الحاكمة له.

الفصل الأول: مجال مسئولية الناقل الجوي الدولي

الفصل الثاني: النظام القانونى لمسئولية الناقل الجوى الدولى